النقـود الفلسـطينية
١٩٢٧ – ١٩٤٨م

د. تيسير جبارة*

* مشرف اكاديمي متفرغ في منطقة رام الله التعليمية.

ملخص

خطط المندوب السامي هربرت صموئيل الانجليزي الجنسية اليهودي الأصل لاصدار النقد الفلسطيني بهدف تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين و دعم المهاجر اليهودي و افقار الفلاح الفلسطيني، و اخذت الحكومة الانجليزية تصدر عملة فلسطينية متى شاءت بلا قيد و لا مراقبة,و بذلك عرضت البلاد لتلاعب الصيارفة و الأجانب بالسوق المالية . و تم ربط العملة الفلسطينية بالجنيه الاسترليني,و أقام الفلسطينيون مظاهرة ضد مشروع صموئيل لكن الحكومة أخمدت المظاهرة بالقوة . أصدر وزير المستعمرات قانون النقد الفلسطيني بتاريخ ٧-٢-١٩٢٧م و ظهرت على النقد ثلاث لغات هي الانجليزية و العربية و العبرية,و بقي الجنيه الفلسطيني يسير في فلك الجنيه الاسترليني حتى عام ١٩٤٨م .

استعملت شرقي الأردن العملة الفلسطينية و بدأ التبادل فيها، و لكن بكميات قليلة مقارنة مع فلسطين . و بقي النقد يستعمل في الأردن حتى عام ١٩٥٠م حتى استبدل بالعملة الأردنية . اما في قطاع غزة فقد بقي استعمال النقد الفلسطيني في التبادل حتى عام ١٩٥١م حيث استبدل بالعملة المصرية .

Abstract

High Commissioner Herbert Samuel-British hew, decided to issue

A Palestinian Currency in order to support Jewish emigrants to Palestine. The Government issued this currency without any control on it; therefore foreigners Played their role on the currency market. The sterleni pounds cover The Palestine pound.

Palestinians demonstrated against Samuel project, but the government stopped it by force. Minister of the colonies issued the law of Palestinian currency on February 7th, 1927. Three languages appeared on it, English, Arabic and Hebrew.

The Palestinian pound was supported by Sterleni pound until 1948.

Palestine currency was used in Jordan, but in few amounts comparing with Palestine.

In 1951 Jordan stopped using Palestine currency because Jordanian currency was issued. In 1951 the Palestine currency stopped using it in Gaza strip. The Egyptian currency was used.

مقدمة:

تعود كلمة النقود الى الكلمة الفرنسية Monnaaie و التي تعني مسكوكة Coin، كما يمكن القول بأنها تعود الى الكلمة اللاتينية Monet - a و التي تعني سك Mint[١] و كان أجدادنا يتعاملون بالمقايضة قبل معرفة سك النقود. فكانت القبيلة التي تتمتع بفائض من البرتقال تذهب به الى قبيلة أخرى لديها فائض من البذور أو الجلود لتبادله به كي تستحدمه كملابس,و من هنا بدأت عملية المقايضة (المبادلة)Barter. [٢]

و كانت عملية المقايضة قد أدت الى تقييد القدرات الانتاجية الأمر الذي جعل هناك ضرورة ملحة لايجاد وسيلة واضحة و عادلة للمبادرات,فكان البحث عن سلعة تجمع بين المنفعة و البقاء فترة طويلة,فاتخذ الناس من المعادن وسيلة للتعامل لأن المعدن له معيار ثابت و لا يتعرض للخسارة بسبب التلف و يمتاز بسهولة الحمل.

و النقود كوسيلة التبادل تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي لأية دولة,و الذهب و الفضة هما أساس النقود,حيث بين الله سبحانه و تعالى في سورة التوبة الآية(٣٤, ٣٥)أن ما يمكن كنزه هو الذهب و الفضة,أي النقود,و قد حرم الله الاكتناز لما يسببه من تعطيل لحركة الأموال التي هي أساس النشاط الاقتصادي لأي بلد.

و بدلا من المقايضة توجهت المجتمعات الى اعداد المعادن بأوزان معلومة, و قامت الدولة بالاشراف على وضع هذه العلامات الخاصة فختمتها بختم الدولة لتصبح قانونية و منعا للغش و التزييف في الذهب و الفضة,و بذلك أسهمت الدولة في اختراع النقود و سكها.

في عام ١٩١٤م اشتركت تركيا في الحرب العالمية الأولى بجانب ألمانيا و أصدرت نقدا ورقيا غير قابل للاستبدال,و قد عانى الشعب الفلسطيني من هذه الأوراق النقدية عندما انخفضت قيمة الليرة التركية لدرجة أن الليرة الورقية التركية وصلت قيمتها أقل من ١٠٪ من قيمتها المرسومة عليها. [٣]

و في أواخر أيام حكم الأتراك في فلسطين تعدد انواع النقد الأجنبي المتداول في المدن الفلسطينية,و مما زاد في الارتباك في السوق النقدية داخل فلسطين تنوع أسعار النقد الاجنبي الذي زاحم النقد العثماني في فلسطين,علما أن الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الاولى أصدرت أوراقا نقدية مدعومة بالماركات الألمانية و الكرونات النمساوية الذهبية غير قابلة للاستبدال,و كانت الدولة عاجزة عن توزيعها و فرض انتشارها في مختلف ولاياتها بما فيها

فلسطين . و كانت كل مدينة في فلسطين تتداول ما تشاء من العملة[٤] .

النقود الفلسطينية(١٩٢٧-١٩٤٨م)

احتل الانجليز فلسطين بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩١٧م عن طريق غزة ومعهم النقد المصري، واصدروا امرا بان النقد المصري نقداً قانونيا وفي٢٨/ ١١/ ١٩١٧م حددوا التعرفة الرسمية لاسعار النقد بالعملة المصرية . وفي ٢/ ١٢/ ١٩١٨م، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وهزيمة تركيا، امر الانجليز بوقف التداول بالعملة الورقية والذهبية العثمانية[٥] وسمحت للعملة المصرية الورقية والمعدنية وكذلك العملة الذهبية الانجليزية بالتداول . وقد قدرت كمية النقد العثماني الذي كان متداولا في فلسطين عام ١٩١٧م نحو ٨٠٠ الف ليرة عثمانية ورقية[٦] .

تدهور النقد العثماني وتدنت اسعاره مقارنة بالعملات الاجنبية التي غزته في عقر داره . فقد وصل استعمال المجيدي العثماني في غزة ٤٧ قرشا وفي القدس ٢٣ قرشا وفي يافا ٢٦ قرشـا[٧] و ذلك في فترة دخول الجيش الانجليزي فلسطين . لذا فضل السكان في فلسطين استعمال الجنيه المصري المدعوم من الانجليز خوفا من خسارتهم عند استعمال المجيدي العثماني، ولم تستفد فلسطين من ارباح النقد المصري المتداول في البلاد .

استمر الحكم العسكري في فلسطين ثلاث سنوات، ثم بدا الحكم المدني واصبحت فلسطين عام ١٩٢٢ تحت الانتداب البريطاني . ومع نهاية الحكم العسكري وبداية الحكم المدني عام ١٩٢١م عينت الحكومة البريطانية أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين هو هربرت صموئيل وهو يهودي الاصل انجليزي الجنسية . ومن أعمال صموئيل لمصلحة اليهود أنه سن قانون الجنسية,فاعطى الجنسية الفلسطينية للمهاجرين اليهود الذين وصلوا من اوروبا لفلسطين بينما رفض منح الجنسية الفلسطينية الى المغترب الفلسطيني الذي عاد لوطنه,كما اصدر قانونا للهجرة و تمكن من منح ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي الى فلسطين مباشرة,كما فتح باب الهجرة على مصراعيه لليهود فارتفعت نسبتهم في فلسطين من ٧٪ الى ٣٣٪ عند التقسيم في عام١٩٤٧م[٨] .

وكان تعيينه من قبل الانجليز ارضاء للصهيونية . ويعترف صموئيل في مذكراته قائلا " عينتني حكومة صاحب الجلالة وهي على بينه تامة بميولي الصهيونية، وبلا شك ان تلك الميول كانت سببا اساسيا "(٩) . كما اعترف وايزمن زعيم الصهاينة انه كان السبب في تعيين هربرت صموئيل مندوبا ساميا على فلسطين فقال وايزمن " انا المسؤول عن تعيين السير

هربرت صموئيل في فلسطين، ان صموئيلنا صديقنا ولن يقبل ان يقوم بهذه المهمة العسيرة الا نزولا عند رغبتنا، نحن حملناه هذه الاعباء، ان صموئيل هو صموئيلنا "(١٠) .

اصدر هربرت صموئيل – المندوب البريطاني على فلسطين – امرا بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٢١ م جاء فيه :

١– اشارة للاعلان نمره ٧٣ الصادر بتاريخ ١٢ كانون اول عام ١٩١٨ م، فليكن معلوما لدى العموم انه اعتبارا من ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٢١ م يعتبر ما ياتي نقدا قانونيا في فلسطين : الجنيه الذهب المصري والاوراق المالية المصرية (نوط) والنقود الفضية والنكلية والليرة الذهب الانجليزي وقيمتها ٩٧ , ٥٠ قرشا مصريا .

٢– لا يمنع هذا الاعلان تداول النقود الاجنبية الاخرى في الطريقة الاعتبارية حسب سعر السوق (١١).

اصدر الانجليز امرا بتاريخ ١٥ / ٨/ ١٩٢١ م حرموا بمقتضاه تداول او اصدار أي عمله في فلسطين خلافا للجنيه المصري، وكان هدفهم من هذا الامر سهولة تموين الجيش البريطاني بقروض على الخزينة البريطانية عن طريق البنك الاهلي المصري، واضعاف النقد العثماني، واقدم الانجليز على خطوة استعمال النقد المصري دون اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية ودون استشارتها .

رغب الشعب الفلسطيني استعمال الجنيه المصري لسهولة تداوله في فلسطين، لكن استعماله لم يكن بترخيص او باتفاقية مع الشعب الفلسطيني، و لا كان لفلسطين حصة من الربح في استعمال هذا النقد، وقد رأى صموئيل بعد مضي ثلاث سنوات من ادارته فلسطين، وبالتحديد عام ١٩٢٤م، ضرورة تأسيس نظام للنقد خاص بفلسطين، وقصده من ذلك افقار الفلاح الفلسطيني والتحكم فيه من جهة، وكي يرى المهاجر اليهودي ان فلسطين امامه غنية كي يبقى فيها و قصد صموئيل أيضا عدم حصول فلسطين على نصيبها من أرباح تداول الجنيه المصري,كما أن استحدم العملة المصرية كان لحاجة طارئة نتيجة تعذر استيراد النقود لتمويل نفقات الانتداب,و كذلك كي تبقى العملة الفلسطينية مرتبطة بالجنيه الاسترليني و تحت سيطرته . لذا اسس صموئيل لجنة لدراسة امكانية سك نقد فلسطيني، وقد تضمنت اللجنة اربعة من مديري المصارف الاجنبية وثلاثة من موظفي الحكومة، واثنين من العرب تعينهما الحكومة، وثلاثة من اليهود تختارهم اللجنة الصهيونية(١٢) .

رفض الفلسطينيون تشكيل اللجنة المقترحة لانها اعطت المنظمة الصهيونية حرية ترشيح

ثلاثة صهاينة الى اللجنة المقترحة، علما ان الصهاينة قليلون في فلسطين، مقارنة مع الشعب الفلسطيني الذي يشكل ٩٣٪ من السكان، وهذه النسبة العربية العالية لم يمثلها الا عضوين فقط في اللجنة ورغم ذلك فان هاذين العضوين تعينهما الحكومة الانتدابية ولم يتم اختيارهما حسب رغبة الشعب الفلسطيني .

إحتج الفلسطينيون على قرار هربرت صموئيل، فقدمت الجمعية الاسلامية المسيحية، مذكرة احتجاج الى المندوب السامي بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٢٤ م جاء فيها ما يلي :

" ان مشروع الحكومة بوضع عملة للتداول بها في فلسطين ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لأسباب كثيرة اهمها فتح الباب امام المصارف للتلاعب باموال البلاد تلاعبا يجرها الى الخسارة والافلاس المستعجل كما هي الحالة في سوريا الشمالية "(١٣) . وقدمت كل من غرفة تجارة حيفا ويافا احتجاجا على ذلك ايضا للمندوب السامي، وذكرتا فيها الاضرار التي ستنجم عن اصدار عمله فلسطينية، وذكرت غرفة تجارة يافا ان " هذا المشروع سابق لأوانه بالنظر الى حالة البلاد السياسية والى ان الضمانة الذهبية الضرورية غير موجوده في البلاد "(١٤)كما قدمت اللجنة التنفيذية الفلسطينية مذكرة احتجاج الى المندوب السامي ذكرت فيها " ان المشروع صهيوني وضعه مدير مصرف انجلو فلسطين الصهيوني وقدمته جمعية فلسطين الاقتصادية الصهيونية " كما ذكرت المذكرة الاضرار التي ستنجم عن المشروع و أهمها " عدم استقرار النقد على سعر ثابت لان الحكومة تستطيع ان تصدر من الاوراق ما تشاء بلا قيد و لا مراقبة فتعرض ثروة البلاد لتلاعب الصيارفة والمضاربين من الاجانب مما يفضي بالسوق المالية الى ما تعانيه سوريا وغيرها الآن "(١٥)

واضافت المذكرة ان " استثمار الحكومة ثروة البلاد الثابتة في سبيل الاستقراض لسد ما هي فيه من العجز الناشيء عن تبذيرها السابق . . . . . وتنفيذ بعض المشاريع بقصد ايجاد عمل للمهاجرين العاطلين من اليهود "(١٦) .

لم يهدف صموئيل من اصدار النقد الفلسطيني لخدمة اليهود الذين بدأت الصهيونية جلبهم الى فلسطين من سوريا واوروبا فقط، وانما للسيطرة على المالية الفلسطينية أيضا، و بما أن الرقابة هي في يد سلطة الانتداب فقط لذا يستطيع صموئيل عمل ما يريد لمصلحة الصهاينة القادمين الى فلسطين خاصة تمويلهم ماديا، أضف الى ذلك ان قصده من اصدار العملة الفلسطينية ايضا كي يقطع الفائدة المستمرة التي تجنيها مصر نتيجة التداول بالنقد المصري في فلسطين(١٧)، وأراد صموئيل من النقد الفلسطيني أن يستفيد المهاجر اليهودي كي يجني

الفائدة منه لتعم هذه الفائدة على المهاجرين الجدد الى فلسطين من النواحي الاقتصادية والمالية .

لم يكترث المندوب السامي البريطاني بشكاوى واحتجاجات الفلسطينيين، فلم يوقف عمل اللجنة التي شكلها لدراسة امكانية سك نقد فلسطيني بل شجعها على مواصلة العمل علما ان الشعب الفلسطيني قام بمظاهرة اطلق عليها " مظاهرة النقود " وتصدت لها القوات البريطانية بقوة السلاح . واخيرا وضعت اللجنة تقريرا في حزيران عام ١٩٢٤م ذكرت فيه ضرورة انشاء نقد فلسطيني يعتمد على الجنيه الاسترليني .

وفي عام ١٩٢٥ م انتهى حكم صموئيل الذي زرع بذرة ضرب نقد فلسطيني، وتبعه في الحكم بلومر المندوب السامي الجديد الذي سار على نهج سلفه، فتابع عملية اللجنة . واصدر وزير المستعمرات البريطانية المستر آمري بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٢٦م قانون النقد الفلسطيني، وعين مجلسا لذلك رغم الاعتراضات الفلسطينية، واصدر الاحكام التي حددت صلاحيات وواجبات مجلس النقد الفلسطيني في القانون رقم ٩٠٧/ ٥٣ بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٢٦ م، وقد منح الوزير مجلس النقد سلطة اصدار النقود نيابة عن حكومة فلسطين، وسن المندوب السامي قانونا منح الصفة الشرعية في فلسطين لمجلس النقد الفلسطيني الذي عينه وزير المستعمرات البريطانية . (١٨) و من المعروف أن مجلس النقد هو عبارة عن السلطة النقدية التي تتولى عملية اصدار العملة الوطنية سواء كانت الورقية أو المعدنية, بحيث يتم ربط هذه العملة بشكل كامل باحدى العملات الأجنبية القوية و التي تتمتع بالاستقرار و تحظى بالقبول على المستوى الدولي, و من المعروف انه لا يجوز اصدار عملة وطنية دون دفع مقابلها عملة احتياطية بنفس القيمة .

كان اعضاء مجلس النقد الفلسطيني الذي شكله وزير المستعمرات هم(١٩) :

١ . المسترب هـ ايزكيل – احد وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات – رئيساً . Ezkil . H . P

٢ . المستر لسلي كوبر – المدير العام لبنك مقاطعة غربي أفريقيا البريطانية – عضوا Lesley Copper

٣ . المستر أ . ج هاردنج – من وزارة المستعمرات البريطانية – عضوا Harding . J . A

٤ . المستر ف . فيليبس – من وزارة المالية عضوا فخريا Philips . F

٥ . المستر هـ . س . رنسوم – سكريتيرا H . " . Ransom

وكان عنوان مجلس النقد الفلسطيني في لندن هو ما يلي : (٢٠)

Mill a Bank 4 Westminster s. W. I.

United Kingdom

وعين وزير المستعمرات مدير المالية في حكومة فلسطين س. س ديفيسDavis رقيباً للعملة فيها وذلك في أول تشرين ثاني عام ١٩٢٦م. وأصبحت هذه اللجنة المشكلة من وزير المستعمرات مسؤوله عن إصدار النقد الفلسطيني ومراقبته. وفي تاريخ ٧/ ٢/ ١٩٢٧م صدر مرسوم النقد الفلسطيني، واعلن وزير المستعمرات بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٢٧م أن النقد الفلسطيني سوف يحل محل النقد المصري، وأضاف في تصريحه: " ستكون الكتابه على النقد باللغات الثلاث: الانجليزية والعربية والعبرية . . . . . وان صورة ملك أنجلترا لن تظهر على العملة وان النقد سيضرب في لندن " (٢١).

كانت اللغة العبرية تستعمل في فلسطين منذ عام ١٩٢٠م. وكانت الجمعية الاسلامية المسيحية في يافا قد قدمت احتجاجاً في ٢٧/ ٢/ ١٩٢٠م إلى الحاكم العسكري وقناصل دول الحلفاء على استعمال اللغة العبرية رسمياً في دوائر الحكومة في الاوراق الرسمية الملكية والعدلية والمالية. (٢٢)

لقد أصر الانجليز على إصدار النقد الفلسطيني لاسباب كثيرة منها: دعم اليهود المهاجرين إلى فلسطين، ومنها " أنه عندما عادت بريطانيا لقاعدة الذهب عام ١٩٢٥ م اصبحت السندات الاسترلينية قابلة للتحويل إلى ذهب، كما ان مصر عادت إلى نظام الذهب في العام نفسه، وهذا مما اخاف بريطانيا من محاولة إنفصال مصر عن العمله الاسترلينية وهذا يؤثر على تمويل و نفقات جيوشها في فلسطين و مصر, لذا اتجهت بريطانيا الى سك عملة فلسطينية لكي يتم ربطها بالجنيه الاسترليني " (٢٣).

واجه مجلس النقد في البداية مشكلتين هما: معرفة حجم الكتلة النقدية التي سوف يتم اصدارها في ظل عدم توفر احصائيات حول الكتلة النقدية المتداولة, بالاضافة الى عدم معرفة ما اذا كان تداول الجنيه الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية فقط أم في شرقي الأردن , الا أن مجلس النقد قد تغلب على ذلك, و حصوصا بعد أن قررت السلطات الأردنية استخدام الجنيه الفلسطيني بدلا من النقود الأخرى, و بدأ تداول النقد الفلسطيني في أيلول عام ١٩٢٧م و اعتبر نقدا قانونيا في كل من فلسطين و الأردن, و كان يتم طبع هذه النقود في بريطانيا مقابل احتياطي ثابت حسب قانون مجلس النقد, و لضمان حرية تحويل الجنيهات الفلسطينية " (٢٤).

ومن المعروف أن النقد المصري لب سواء الذي ضرب في عهد السلطان حسين كامل أو الذي ضرب في عهد السلطان حسين كامل أو الذي ضرب في عهد الملك فؤاد الاول، وقد قررت السلطات الانجليزية سحب هذه النقود من التعامل قبل ٣١/ ٣/ ١٩٢٨م كي يتم

استبدالها بالنقد الفلسطيني، وتم تحديد السعر في حينه حيث يساوي الجنيه الفلسطيني ٥٠ , ٩٧ قرشاً مصرياً، ويساوي ٢٧٤٤٧ , ١٢٣ حبة من الذهب الخالص(٢٥) و بعيار ٣٪/ ٩١٦ , ٢ مطابقا بذلك للجنيه الذهبي الانجليزي(٢٦) أما الجنيه الذهبي الفلسطيني فأصبح مساو للجنيه الذهبي الانجليزي، علماً أن الجنيه الذهبي الفلسطيني كان مجرد شعار اسمي ولم يسك على الاطلاق رغم صدور قرار بسكه.

وحول وقف التعامل بالنقد المصري أصدرت بريطانيا المنشور التالي على لسان الكولونيل جورج ستيوارت فجاء في المنشور " عملاً بالسلطة المخولة في الفقرة ٣ من المادة ١ من قانون النقد الفلسطيني لسنة ١٩٢٧م أنا اللفتنات كولونيل جورج ستيوارت سايز القائم بإدارة الحكومة اعلن بأن النقود المصرية الذهبية والفضية والنكلية والورق الذي وضعت موضع التداول القانوني في فلسطين بموجب الاعلان المنشور في العدد ٣٦ من جريدة حكومة فلسطين الرسمية المؤرخ في ١/ ٢/ ١٩١٢م لاتعتبر عملة قانونية في فلسطين بعد اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار عام ١٩٢٨م " (٢٧).

لقد أقدمت الحكومة البريطانية على تغيير العملة في الوقت الذي كانت فيه فلسطين تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، هذا بالاضافة إلى أن الزلزال الذي ضرب فلسطين في ١١/ ٧/ ١٩٢٧م قد زاد في هذه الازمة الاقتصادية بسبب التدمير الذي حل بفلسطين، وقد عانى الشعب الفلسطيني بمختلف طبقاته من الارتفاع المفاجئ في الاسعار الذي رافق عملية تغيير النقد. (٢٨)

لقد كان قرار اعتماد العملة الفلسطينية على الجنيه الاسترليني بعد تفكير عميق,و دراسة وافية و حدد المندوب البريطاني صموئيل عام ١٩٢٧م موعدا للعمل بمرسوم النقد الفلسطيني ووضعت النصوص اللازمة لسحب النقد و المسكوكات المصرية من التداول قبل نهاية شهر آذار عام ١٩٢٨م على أن يستبل بها نقد فلسطيني بسعر يعادل ٩٧ , ٥٠ من القرش المصري لكل جنيه مصري(٢٩) .

و كان مجلس النقد الفلسطيني ممثّلاً في فلسطين بمراقب نقد,و بمصرف يعمل تحت مراقبته و عرف بوكيل النقد الفلسطيني,و كان بنك باركليز آنذاك يقوم بالمراقبة، وكان ينظر اليه على انه بنك مركزي.

لقد بلغت النقود المصريه المتداولة في فلسطين عند استبدالها حوالي ٢ مليون جنيهه مصري.

أصدر مجلس النقد الفلسطيني مسكوكات معدنية وأوراقاً نقديه، وقد طبعت جميعها في العاصمه البريطانيه لندن، وكتب عليها باللغات الثلاث الانجليزية والعربية والعبرية، والحق بكلمة فلسطين بالعربية حرفان بالعبرية وهما الالف و الياء أختصار لكلمتي " أرض إسرائيل "(٣٠)Ertz Israel، وهذا يدل على أن الصهيونية كان لها يد حتى في الكتابة على النقد الفلسطيني.

وهكذا طرحت في الاسواق الفلسطينية نقوداً تحمل إسم فلسطين، وقد وضعت تصاميمها الحكومة البريطانية من حيث الرسم والشكل، وقد كان غصن الزيتون والآثار الاسلامية في فلسطين قد وضعت على النقد الفلسطيني ولم توضع رموز سياسية إرضاء لليهود.

قام الفلسطينيون بمظاهرات صاخبة بمجرد طرح النقد الفلسطيني في الاسواق، وقد صدت القوات البريطانية هذه المظاهرات والتي سميت بمظاهرة النقود. وإن وضع اسم فلسطين باللغة العربية دلالة قاطعة على حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه.

كان بنك باركليز ممثلا عن مجلس النقد الفلسطيني في فلسطين، وكان يقوم بمراقبة النقد وينظر اليه على انه بنك مركزي لانه كان يشرف على مراقبة النقد وحفظه واصداره وتعاطي الطلبات لاصدار الحوالات العادية والبرقية على لندن(٣١). "كما تولى بنك باركليز في القدس ودومينك كونونيال لما وراء البحار مهمة الوكيل المصرفي فيما يتعلق بدفع السندات والشيكات المالية العائدة الى مجلس النقد، كما تولى البنك المركزي البريطاني التغطية الذهبية من خزائنه للعملة التي يصدرها مجلس النقد "(٣٢)وكان الجنية الفلسطيني يتألف من ١٠٠٠مليما، وكل ١٠ ملات تساوي قرشا، اما الجنيه الذهبي الفلسطيني فهو مساو للجنيه الذهبي الانجليزي علما انه لم يسك رغم صدور قرار بسكه.

بدأ العمل بالنقد الفلسطيني في امارة شرقي الاردن عام ١٩٢٩م رسميا و يدل هذا الى انتشار النقد الفلسطيني اقليميا، ولكن كان حجم التداول قليلا اذا ما قيس بالتداول في فلسطين، فلقد كان التداول في الاردن ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٢م حوال ١٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني وفي عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ حوالي٤٠٠,٠٠٠ . جنيه فلسطيني وهذا الرقم قليل بسبب ان السكان في الاردن عاشوا في ظروف اقتصادية ذاتية اكتفائية لذا فان الفرد كانت مشترياته ضئيلة(٣٣). بينما كان حجم التداول في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٣١م و ١٩٣٢م بحدود (٢٠٣) مليون جنيه فلسطيني,(٣٤)و رغم انتظام نسبة النمو في النقد المتداول و بشكل جيد منذ بداية تداول النقد الفلسطيني,الا انه حصلت بعض الازمات التي أثرت و

بشكل كبير على الطلب على النقد,مما ترك أثر سلبي على ثقة المتعاملين بالعملة و عمليات الاستثمار,و هذا أثر بدوره على حجم التدفقات النقدية من الخارج,و أدى الى سحب المودعين لودائعهم من البنوك , مما أجبر مجلس النقد الفلسطيني على القيام بأصدار نقدي آخر لتلبية الطلب مع العلم بأن البنوك امتلكت القدرة على توفير سيولة عاليه من النقد الاجنبي و تحويل موجوداتها في لندن الى الجنيه الفلسطيني مما كان لها دورا هاما في المقدرة على حماية حقوق المودعين و الايفاء بالتزاماتها(٣٥) .

ويقسم النقد الفلسطيني الى قسمين هما اولا : المسكوكات النقدية وثانيا : الاوراق النقدية .

اولا : المسكوكات النقدية المعدنية : كانت المسكوكات النقدية المعدنية في اشكال واحدة متشابهه طوال فترة الإنتداب البريطاني (انظر الملحق),لم يطرأ عليها تغيير سوى تاريخ ضرب العملة وتركيب الخلطة المعدنية وهذا حسب سنوات ضرب النقود، ولم تسك النقود سنويا وانما حسب حاجة الاسواق المحلية ، وكانت آخر المجموعة التي ضربت من النقود عام ١٩٤٧ م لكنها لم ترسل الى فلسطين بسبب صدور قرار التقسيم وبسبب ما حصل من حروب دموية في فلسطين أنذاك واعيدت الى لندن وتم صهرها,كما هبط مقدار النقد المتداول عام ١٩٣٦م و ذلك بسبب الاضراب الفلسطيني الذي بدأ في نيسان .

وتقسم النقود المعدنية الى ثلاث فئات هي ما يلي :

أ. المسكوكات البرونزية : وهي من فئة ١ مل و ٢ مل وليستا متساويتان في الحجم وهما قطعتان مدورتان غير مثقوبتان وهما من البرونز الاحمر، وتوجد على الوجه الاول من العملة كلمة فلسطين باللغات الثلاث وتحتها تاريخ السك، أما الوجه الثاني مرسوم عليه غصن الزيتون وتوجد على جانبيه من الاسفل الرقم الذي يدل على القيمة، ومكتوب حول الغصن القيمة المضافة باللغات ألثلاث كتابة :

ولنذكر مثالا على سنوات ضرب المليم و الكمية المضروبة(٣٦) :

السنة	الكمية المضروبة	السنة	الكمية المضروبة
١٩٢٧م	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٤٢	٤,٤٨٠,٠٠٠
١٩٣٥	٧٠٤,٠٠٠	١٩٤٣	٢,٨٠٠,٠٠٠
١٩٣٧	١,٢٠٠,٠٠٠	١٩٤٤	١,٤٤٠,٠٠٠
١٩٣٩	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٩٤٦	١,٦٣٢,٠٠٠

١٩٤٠	٣٩٦,٠٠٠	١٩٤٧	٢,٨٨٠,٠٠٠ (لم تظهر في الاسواق)
١٩٤١	١,٩٢٠,٠٠٠		

نلاحظ من الجدول انه لم يتم ضرب نقود في سنوات ١٩٢٨ م حتى نهاية عام ١٩٣٤م وذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩م, وبسبب الكمية الضخمة التي ضربت عام ١٩٢٧م, كما نلاحظ الانخفاض الحاد في الكمية المضروبة عام ١٩٤٠ م مقارنة مع عام ١٩٣٩م وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية، كما انه لم تظهر الكمية المضروبة عام ١٩٤٧م في الاسواق وهي من فئات مل واحد واثنان مل وملين و خمسة وعشرة ملات(٣٧).

وقد اعيد صهرها بسبب وضع البلاد السياسي المضطرب وزيادة حوادث الصدام في فلسطين .

ب . المسكوكات النيكلية : وهي خمس ملات (تعريفه) وعشرة ملات (قرش) وعشرون ملا(قرشان) وكلها قطع مدورة مثقوبة من الوسط، توجد على الوجه الاول اسم فلسطين باللغات الثلاث، ويحيط بالثقب غصن الزيتون على قطعة خمس ملات وعشرون ملا بينما غصن الزيتون على فئة العشر ملات فموجود على الوجه الآخرمن القطعة واما الوجه الثاني فتوجد قيمة القطعة باللغات الثلاث على محيطها . وفي عام ١٩٤٢ م تغير معدن هذه المجموعة فاصبح من البرونز بدل النيكل وذلك بسبب نقص في معدن النيكل في الحرب العالمية الثانية(٣٨).

ج . مسكوكات فضية : وهي من فئة ٥٠ ملا ومئة مل وهما مدورتان غير مثقوبتان يوجد على الوجه الاول دائرة بداخلها غصن زيتون لفئة ٥٠ ملا، ولا يوجد دائرة على غصن الزيتون لفئة ١٠٠ مل، ومكتوب على الوجه الاول كلمة فلسطين باللغات الثلاث . انظر ملحق رقم ٢ أما الوجه الاخر فتوجد قيمة القطعة رقما و كتابة باللغات الثلاث على فئة ٥٠ ملا , بينما في فئة ال ١٠٠ مل فتوجد دائرة و فيها رقم ١٠٠ بالعربية و الانجليزية و حول الدائرة كتابة مئة مل باللغات الثلاث(٣٩).

لقد حصل نقص في المسكوكات النقدية عام ١٩٣٦ م وكان هذا واضحا حسب ما جاء في تقرير هورويل Norwell الذي قال ان هذا النقص كان واضحا في مكتب البريد الواقع في شارع صلاح الدين في القدس(٤٠) .

ثانيا : الاوراق النقدية : وهي من فئة نصف جنيه (٥٠ قرشا) وجنيه (مئة قرش) وخمس

جنيهات (٥٠٠ قرش) وعشر جنيهات (١٠٠٠ قرش) وخمسون جنيها (٥٠٠٠ قرش) ومئة جنيه (١٠,٠٠٠ قرش) .

تختلف هذه الفئات الورقية عن بعضها البعض في اطوالها ولونها وحجمها والصورة التي رسمت عليها . اما اشكالها ونظام الكتابة عليها فهي متشابهة . لقد كتب على الوجه الاول على الاوراق النقدية كلمات بحروف كبيرة باللغة الانجليزية وهي :

Palestine Currency Board

وكتب تحتها عبارة في سطر باللغة الإنجليزية

" "Currency notes are legal tender for the payment of any amount

ونفس المعنى بالعبرية على اليمين في سطرين, وبالعربية في سطرين على اليسار عبارة " أن ورق النقد نقد قانوني لدفع أي مبلغ كان " (٤١) وهي ترجمة السطر الإنجليزي وكتب تحت هذه العبارة قيمة النقد بالإنجليزية والعربية والعبرية، وتحتها مكتوب اسم القدس بالإنجليزية Jerusalem ثم تحتها تاريخ الإصدار ثم تحت الاصدار تواقيع بعض أعضاء مجلس النقد الفلسطيني .

وتوجد على زوايا الورق النقدي الرقم الدال على قيمة الورقة النقدية ضمن إطار زخرفي . كما توجد دائرتين، دائرة عليها صورة قبة راحيل على فئة النصف جنيه، والصخرة المشرفة على فئة الجنيه ومئذنة الرملة على بقية الأوراق النقدية .

أما على الوجه الآخر من الورق النقدي فتوجد في وسطها دائرة تحتوي على صورة برج القدس وتوجد قيمة النقد رقماً وكتابة .

وأما ألوان الأوراق النقدية فكانت كما يلي : - فئة نصف جنيه اللون البنفسجي، وفئة الجنيه اللون الاخضر، وفئه خمس جنيهات اللون الاحمر، وفئه عشرة جنيهات اللون الازرق، وفئه خمسون جنيها اللون الارجواني، وفئة منه جنيه اللون الأخضر(٤٢). طبعت هذه الأوراق النقدية الفلسطينية في لندن . وهذا جدول يبين هذه الأوراق النقدية المتداولة والسنوات التي تم فيها طبع الفئة النقدية، وهناك فئات نقدية لم يتم ضرب نقود ورقية فيها والجدول التالي يوضح ذلك(٤٣).

تاريخ الإصدار	فئة نصف جنيه	فئة جنيه	٥ جنيه	١٠ جنيهات	٥٠ جنيهاً	١٠٠ جنيه
١ / ٩ / ١٩٢٧ م	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٣٠ / ٩ / ١٩٢٩م	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٢٠ / ٤ / ١٩٣٩م	نعم	نعم	نعم	—	—	—
٧ / ٩ / ١٩٣٩م	—	—	—	نعم	نعم	نعم
١٠ / ٩ / ١٩٤٢م	—	—	—	—	—	نعم
١ / ١ / ١٩٤٤م	—	نعم	نعم	نعم	—	—
١٥ / ٨ / ١٩٤٥ م	نعم	—	—	—	—	—

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النقد الفلسطيني الورقي تمت طباعة بعض الفئات عام ١٩٣٩ م ثم توقفت الطباعة شهوراً قليلة ثم استكملت الطباعة لبقية الفئات الورقية، كما نلاحظ أنه خلال الحرب العالمية الثانية تم طباعة نقود ورقية قليلة جداً لبعض الفئات الورقية، وتوقفت الطباعة نهائياً عام ١٩٤٥ م.

ويذكر سميت smith المشرف السابق على النقد الفلسطيني أن بريطانيا حاولت تقسيم فلسطين لدولتين بسبب توصية لجنة بيل عام ١٩٣٧ م، لذا بدأت مناقشات في بريطانيا عام ١٩٣٨ م على محاولة إيجاد عمله واحدة للدولتين المقترحتين العربية واليهودية في فلسطين، أو استعمال النقد العراقي، أو تأسيس عمله موحدة تشترك فيها كل من السعودية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن(٤٤). وكان الإنجليز قد اقترحوا في بداية الأمر ربط النقد الفلسطيني بالروبل الهندي لأن الهند مستعمرة بريطانية، أو بالدولار، ولكن بما أن تصدير السلع الفلسطينية كانت بنسبة ٧٥٪ إلى بريطانيا، لذا تم ربط النقد الفلسطيني بالإسترليني. (٤٥)

وسبب آخر لربطه بالإسترليني أن الدول المجاورة كانت مرتبطة بالإسترليني وتتم التجارة مع بريطانيا.

بقي الجنيه الفلسطيني يدور في فلك الجنيه الاسترليني ويعتمد عليه قرابة عشرين عاما أي حتى ٢٢/ ٢/ ١٩٤٨ م عندما اصدرت بريطانيا قرارا ينص على خروج النقد الفلسطيني من منطقة الاسترليني، كما جمدت النقد الفلسطيني في بريطانيا. وكان الدافع البريطاني لاخراج النقد الفلسطيني من نفوذ المنطقة الاسترلينية هو تنصل بريطانيا من وعودها للعرب عامة والشعب الفلسطيني خاصة من جهة، ومن جهة اخرى هو تنفيذ خطتها باقامة اسرائيل وفقا لوعد بلفور، ومن جهة ثالثة خشيتها " من بيع السندات وسحب الارصدة الاسترلينية التي

لفلسطين، والتخلص من دفع فوائد السندات الموجودة كغطاء للنقد الفلسطيني "(٤٦) .

بلغت كمية الاموال الفلسطينية المجمدة في لندن(١٣٠) مليون جنيه استرليني، منها ٥٤ مليون جنيه على هيئة سندات لغطاء النقد الفلسطيني و ٧٦ مليون جنيه ارصدة بنكية، وقد جمدتها بريطانيا تحت عنوان " الارصدة الاسترلينية " ، وهى حق من حقوق الشعب الفلسطيني والتي لم يطالب بها الشعب الفلسطيني حتى الان . لقد كتب فؤاد سابا (فاحص الحسابات القانوني) مذكرة رفعها للسكرتير العام في ٢٨/ ٧/ ١٩٣٠م منتقدا فيها ميزانية الحكومة فقال : " ان اعتراضي على علاقة الشعب بميزانية الحكومة تتلخص فيما يلي : ١- لقد جرت العادة اتباعا للمادة ١٧ للفقرتين أ و د من دستور فلسطين أن تنشر الحكومة مخصصات الميزانية الذي يحتوي على الرقم الاجمالي لكل دائرة من دوائر الحكومة,و ان نشر القانون على هذا الشكل جعلت الغاية منه ان يبدي الشعب ملاحظاته بشأنه,يجعل ابداء الملاحظات بشأنه مستحيلا و ذلك لأن الشعب لم تهيأ له الفرصة لدرس تفاصيل الميزانية,كما ان للشعب الحق التام ان يبدي ملاحظاته على سياسة الكومة المالية و اقول ان من الواجب المحتم على الحكومة ان تنشر تفاصيل الميزانية المذكورة في الجريدة الرسمية . . . . . و من العجيب ان ترى الحكومة انه يجب ان تكون ميزانيتها المفصلة سرية، و ان أطالب بكل حق ان لا تظل مكتومة على الجمهور "(٤٧)

و انتقد فؤاد سابا نشر الميزانية متأخرا عن الموعد المحدد,حيث يقول منتقدا الحكومة " ان قانون المخصصات ينتشر عادة بعد مرور أشهر قليلة على رأس السنة,فقانون ميزانية عام ١٩٢٩م نشر في ١٦/ ٣/ ١٩٢٩م,بينما قانون ميزانية عام ١٩٣٠م لم ينتشر حتى الآن . . . . . لذا فالجمهور يطالب بوجوب نشر قانون الميزانية قبل بدء السنة و ليس بعد دخولها . . . . . "(٤٨)

و كانت الحكومة تتأخر في نشر قانون الميزانية لعدم اهميتها بالشعب الفلسطيني فيقول سابا " و أما ان تنشر المحتويات على الشعب بعد مضي سبعة أشهر كاملة على صرف الأموال فهذا يدل على ان الشعب ليس في مقدوره ان يبدي اية ملاحظات . . . . . "(٤٩)

وفي عام ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ م قام بنك باركليز، دعما لليهود، بتسليم اموال الفلسطينيين، الذين تم تهجيرهم من فلسطين الى " لجنة املاك العدو " اليهودية، والتي اصبحت تعرف فيما بعد بلجنة الحراسة الاسرائيلية والتي تشكلت رسميا في اسرائيل في ٨/ ٢/ ١٩٥١ من أجل السيطرة على أموال المهجرين الفلسطينيين وقد قدرت اموالهم ب ٩٣١و٥٨٢ الف جنيه استرليني(٥٠) وهناك كشوفات باسمائهم موجودة في مقرات بنك باركليز في لندن . وبعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام١٩٤٨ وقيام اسرائيل اتخذت الدولة اليهودية قرارا يقضي بمصادرة كل الاموال والاملاك العائدة الى غائبين فلسطينيين . و في عام١٩٤٨م أشارت الصحف

السورية انه تم اكتشاف عصابة يهودية تعمل على تزوير و ترويج النقد الفلسطيني المزور في البلاد العربية,و قد قبضت الشرطة الاردنية على أحد افراد هذه العصابة و معه كمية لا بأس بها من هذه النقود المزيفة,و تضيف وثيقة المفوضية السعودية في دمشق قائلة " و قد وردتنا انباء بهذا الخصوص تفيد بأن الوكالة اليهودية هي التي التجأت الى هذا التدبير معتمدة في ذلك على اليهود اليمانيين و العراقيين و الايرانيين المنتشرين في البلاد العربية,و كذلك بعض الخونة من عرب فلسطين,و تقصد الوكالة اليهودية من وراء هذا العمل الى زعزعة الاسواق المالية في البلاد العربية,و قد علمنا بان النقد المزيف هو من فئة الجنيه الواحد و الخمسة جنيهات و العشرة جنيهات. . . . . "(٥١)

هناك العديد من الوثائق المحفوظة في وزارة المستعمرات البريطانية(٥٢) تشير الى مقدار الاموال الفلسطينية المودعة لدى لجنة حارس املاك العدو حتى ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ م، هذا بالاضافة الى الأموال التي تمت تصفيتها من مكتب حكومة فلسطين، علاوة على سندات الدين التي اصدرها مجلس النقد الفلسطيني للاستثمار والتي قدرت آنذاك ب ٠٠٠و٥٠٠و٢ جنيه. وهذا الجدول(٥٣) يبين المبالغ الموجودة في مختلف المؤسسات في فلسطين حتى تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م وهى اكثر من خمسة ملايين جنيه فلسطيني.

الاســـــــم	المبلغ بالجنيه
الخزينة البريطانية	٧٠٠و١٠٢و٢٠٠
عائدات الالمان	٠٠٠و٠٠٠و٢٤٠
الجمعية الفلسطينية الالمانية	٠٣٢و١٨٥و٤
البنك العثماني	٩٢٧و١٩٥و٦٨
حسابات في بنك باركليز	٣٨٦و١٤٣و٢٦٨
البنك الانجلو فلسطيني	٢٤٧و٦٧٦و٨
الوكالة اليهودية – نفقات زراعية	٠٠٠و٠٠٠و٣٠
عائدات الاراضي سارونه	٠٠٠و٧٩٣و١
عجز مالي	٦٣٢و٢٣٨و٦٦٦و٢
المجموع	٩٩٤و٥١٤و٢٧٨و٥

واما عن كمية النقد الذي كان متداولا في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢٨-١٩٤٨م فهو ما يلي(٥٤): -

السنة	جنيه فلسطيني بالمليون	السنة	جنيه فلسطيني بالمليون
١٩٢٨	١,٨٨	١٩٣٨	٥,٠
١٩٢٩	١,٨٧	١٩٣٩	٦,٨
١٩٣٠	٢,٢	١٩٤٠	١١,٢
١٩٣١	٢,٣	١٩٤١	٢٤
١٩٣٣	٢,٨	١٩٤٣	٣٦
١٩٣٤	٤,٠٧	١٩٤٤	٤١,٣
١٩٣٥	٥,٣	١٩٤٥	٤٨,٥
١٩٣٦	٦,٢٣	١٩٤٧	٤٣,٥
١٩٣٧	٥,٦	١٩٤٨	٥٢,٧

نستنتج من الجدول السابق ازدياد تداول النقود عام ١٩٣٤م مقارنة بالاعوام السابقة و من الملاحظ ازدياد الهجرة اليهودية من اوروبا الى فلسطين، لان بريطانيا مهدت أمام المهاجرين كثرة الاموال المضروبة حتى لا يكونوا عاطلين عن العمل، كما نلاحظ انخفاض النقد المتداول عام ١٩٣٧م و١٩٣٨م وذلك بسب ازدياد لهيب الثورة الفلسطينية. اما الفترة ما بين عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٤٨م فكان النقد الفلسطيني المتداول يفوق السنوات السابقة بكثير.

اتفقت اسرائيل مع بريطانيا عام ١٩٤٩ على استبدال النقد الفلسطيني، كما اتفقت بريطنيا مع الاردن عام ١٩٥٠ م على استبدال النقد الفلسطيني بالدينار الاردني و أن يكون للاردن حصة من الارصدة الاسترلينية المجمدة كرصيد للنقد الاردني، كما اتفقت مصر مع بريطانيا عام ١٩٥١ على استبدال النقد الفلسطيني، ورغم ذلك استمر الشعب الفلسطيني في غزة بالتداول في النقد الفلسطيني حتى ٩/ ٦/ ١٩٥١م عندما طلب الحاكم المصري في قطاع غزة "باستبدال النقد الفلسطيني بتقد مصري، وحدد قيمة الجنيه الفلسطيني بما يعادل ٥و٩٧ مليما مصريا، وذلك وفقا للامر الاداري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٥١م والصادر عن اللواء اركان حرب محمد نجيب "(٥٥).

قدمت وزارة الخزانة البريطانية في ١٤/ ٣/ ١٩٨٦م تقريرا الى البرلمان البريطاني اشارت فيه الى ان تأسيس مجلس النقد الفلسطيني قد جاء بقرار من وزارة المستعمرات البريطانية عام

١٩٢٦م حددت مهامه باصدار نقد فلسطيني و مراقبته,و بعد قيام اسرائيل لم تعد هناك حاجة الى نشاط مجلس النقد المذكور، وقد استعيض عنه عام ١٩٥٢ ببديل عرف باسم " صندوق السيولة الفلسطيني "(٥٦) وقام هذا الصندوق بتحويل العملة الفلسطينية الى ما يقابلها بالعملة البريطانية، ثم تم تحويل الودائع والاموال الفلسطينية التي كان يملكها صندوق السيولة الى وكلاء التاج البريطاني.

وفي ٣١/ ٣/ ١٩٨٥ كانت قيمة الودائع الفلسطينية لدى صندوق السيولة الفلسطيني تقدر بنحو ٧٧٧و٣٧٢ الف جنيه استرليني، بالاضافة الى ١١٠ و٣٧٥و٣ الف جنيه استرليني كانت مودعة وبحاجة الى تبديل(٥٧).

كانت هناك بنوك عربية واجنبية في فلسطين تتداول بالنقد الفلسطيني ومن هذه البنوك :

١) البنك العربي المحدود، أسسه الفلسطيني عبدالحميد شومان(٥٨) من بيت حنينا قرب القدس عام ١٩٣٠م. وفتح له فروعا في كافة المدن الفلسطينية. و بحلول عام ١٩٤٠م انتشر البنك و فتح فروعا له في معظم المدن الفلسطينية علاوة على فروعه في القاهرة و دمشق و بيروت و عمان(٥٩), وقبل تاسيسه حاول بعض الاغنياء من مصر وفلسطين انشاء بنك مصري فلسطيني، وعندما علم الصهاينة بذلك اتصلوا بقطاوي باشا الوزير المصري في عهد حكومة سعد زغلول(٦٠) في مصر لمحاولة التاثير على رئيس الوزراء المصري لمنع فتح بنك مصري فلسطيني وقد نجح الصهاينة وفشل المشروع المصري الفلسطيني(٦١) . لذلك اسس عبدالحميد شومان البنك العربي المحدود وشجعه كل من احمد حلمي باشا الوزير المصري السابق في عهد حكومة سعد زغلول والحاج امين الحسيني الذي وضع ارصدة الاوقاف في البنك دعما له، ومحمد عبده افندي حلمي في مصر وقرروا الدفاع عنه بالمال والدم اذا لزم ذلك. ان هدف البنك هو كان شد أزر الفلاح الفلسطيني وتنشيط الحركة الاقتصادية عند العرب وتوسيع نطاق الاعمال الحرة واستثمار الاموال الراكدة(٦٢). لقد نافس البنك العربي المحدود فروع البنوك البريطانية العريقة والبنوك الصهيونية في فلسطين والتي كانت تسيطر على الاقتصاد الفلسطيني(٦٣). واتخذ البنك العربي مقرا له في القدس و كان أول بنك عربي ينشأ في فلسطين و ثاني بنك عربي في الوطن العربي بعد بنك مصر(٦٤).

٢) البنك الزراعى العربي، تاسس في القدس عام ١٩٣٣م، وبلغ راس مال البنك ٢٠٠و٠٠٠ جنيه وكانت له فروع في طولكرم وغزة والرملة وطبريا وعكا وبيسان، وكانت الغاية من انشائه تحسين الزراعة وتشجيع المزارعين العرب ليتمكنوا من الدفاع عن اراضيهم

وصيانتها لتبقى عربية خالدة(٦٥) ومن المعروف ان هربرت صموئيل اقفل البنك الزراعي العثماني عام ١٩٢١م لافقار الفلاح الفلسطيني فظهر هذا البنك الزراعي العربي الفلسطيني المنشأ عوضا عن البنك العثماني .

٣) البنك الصناعي العربي، تاسس في القدس عام ١٩٣٥م، بلغ راس ماله ٣٠و٠٠٠ جنيه، وكان هدفه عقد قروض او فتح حساب جار للصناع وللشركات الصناعية التي تؤسس بقصد ترقية الصناعة في فلسطين، وقد استطاع الفلاح الفلسطيني نتيجة ذلك الاستغناء عن المصنوعات اليهودية بسبب ايجاد الصناعات العربية .

٤) الشركة العربية العقارية، قررت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٧م تاسيس بنك لانقاذ الاراضي العربية من التسرب الى اليهود. لم يسمح له بممارسة العمل في فلسطين بسبب حرب عام ١٩٤٨م فتم تسجيله كشركة مصرية (الشركة العربية العقارية) وفي عام ١٩٤٩م قررت الجامعة العربية ان يمارس البنك نشاطه في قطاع غزة .

وهناك بنوك اجنبية كانت قائمة في فلسطين وتعاملت مع النقد الفلسطيني(٦٦) وهى :

١- بنك باركليز Barkliz وكان له خمسة فروع في المدن الفلسطينية. كان البنك العربي قد تقدم بشكوى ضد بنك باركليز و كان مقره في القدس في ١١/ ١١/ ١٩٥٢م للمطالبة باموال مستحقة له مودعه لدى بنك باركليز وقدرت بـ ٩٣١و٥٨٢ الف جنيه حتى تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م(٦٧). ولكن بنك باركليز ادعى انه سلم هذه الاموال والودائع الفلسطينية للسلطات الاسرائيلية بسبب القرار الذي اصدرته الدولة اليهودية الذي ينص على مصادرة كل الاموال والاملاك العائدة الى غائبين فلسطينيين .

٢- بنك انجلو بالستاين وكان له عشرة فروع في المدن الفلسطينية Anglo- Palestine Bank.

٣- المصرف العثماني وكان له اربعة فروع في المدن الفلسطينية Otoman Bank.

٤- مصرف دي روما الايطالي وكان له ثلاثة فروع في المدن الفلسطينية De Rome Bank.

٥- مصرف بويش جارديان وله فرع واحد Guardian Bank-B.

كانت هذه البنوك عبارة عن فروع لبنوك رئيسية مسجلة في الخارج وكان بنك باركليز اهمها لانه الوحيد الذي كانت حكومة الانتداب تتعامل معه رسميا. وكانت هذه البنوك تقوم باستقبال الودائع اكثر منها مصدر من مصادر التسليف، اما اكثر المصارف التي كانت تقوم باعمال التحويل المختلفة لآجال قصيرة هى المصارف التجارية وجمعيات التسليف، اما من كانت تقوم باعمال التمويل لآجال طويلة فهى شركة فلسطين الصناعية والمالية التي بدأت

اعمالها عام ١٩٣٥م، والمصرف التجاري العام لفلسطين، ورغم ذلك كانت هذه المؤسسات تقترض من بنك باركليز، وكان هذا البنك ايضا يقوم بتسليف المزارعين مباشرة .

اما البنك الزراعي العربي فكان يقوم بسد مطالب الفلاح، وكان التسليف الزراعي لآجال طويلة لكن لم يكن كافيا، لذا تاسست شركة فلسطين الزراعية لسد هذا العجز عام ١٩٣٥م(٦٨).

الى جانب هذه البنوك والمصارف كانت قد تاسست في فلسطين مؤسسات للتمويل مثل صندوق الامة الفلسطيني وتاسس عام ١٩٣٥م وبيت المال العربي وتاسس عام١٩٤٦م وشركة التامين العربية وتاسست عام ١٩٤٤م . ان وجود مثل هذا الكم من المصارف و المؤسسات التمويلية في هذه الفترة المبكرة بفلسطين يشير بوضوح الى كونها مركزا ماليا قويا بالمنطقة آنذاك . و كان بامكانها ان تلعب دورا ماليا بارزا بها,لكن الحوادث السياسية عام ١٩٤٨م في فلسطين و تهجير الفلسطينيين عن ديارهم أدى الى عدم اكتمال جهازها المصرفي و لم يتسن لها تطوير اقتصادها الوطني .

وبسبب قيام اسرائيل على جزء من ارض فلسطين,اقرت السلطات البريطانية صرف "تبديل" العملة الفلسطينية بما يعادلها بالجنيهات الاسترلينية,و تولت بعد ذلك وزارة الخزانة البريطانية مسؤولية تبديل العملة الفلسطينية . (٦٩)

لقد كانت كمية النقد المتبادل في فلسطين قبل نكبة عام ١٩٤٨م مبلغ ٥٢,٥ مليون جنيه فلسطيني,و كانت موزعة على الشكل التالي :

الموجود في شرقي الأردن : ٦ مليون جنيه فلسطيني

ما أخذته حكومة فلسطين معها : ٣ مليون جنيه فلسطيني

الباقي الموجود مع سكان فلسطين : ٤٣,٥ مليون جنيه فلسطيني, منها :

أ- كمية النقد الفلسطيني الموجود في فلسطين بعد النكبة ٢٣,٠ مليون جنيه فلسطيني

ب- كمية النقد الفلسطيني الباقي مع العرب ٢٠,٥ مليون جنيه فلسطيني(٧٠)

كانت الأسباب الرئيسة التي دفعت بريطانيا لاخراج فلسطين من نفوذ المنطقة الاسترلينية هي تنصل بريطانيا من التزماتها حيال الشعب الفلسطيني,و تنفيذ وعد بلفور للحركة الصهيونية,و خشيتها من بيع السندات التي كانت تستعمل كغطاء للجنيه الفلسطيني,و التخلص من دفع الفوائد عليها و سحب الأرصدة الاسترلينية لفلسطين .

واستمر التعامل بالنقد الفلسطيني في الضفة الغربية حتى عام ١٩٥٠م عندما تم طرح

الدينار الاردني في تموز عام ١٩٥٠م، اما في غزة فقد استمر التعامل بالنقد الفلسطيني حتى عام ١٩٥١م .

و من ثم حدثت ترتيبات بين البنك الأهلي المصري و بنك باركليز بخصوص احلال الجنيه المصري محل الجنيه الفلسطيني في قطاع غزة، وبذلك انتهى التداول بالجنيه الفلسطيني و لم يعد بمثابة سند قانوني حيث كان قطاع غزة تحت ادارة الحكومة المصرية(٧١) .

الخاتمة

لم يصدر النقد الفلسطيني برغبة فلسطينية حين أصدروه، بل برغبة صهيونية وتخطيط صهيوني بريطاني. والدلالة على ذلك المظاهرات التي قامت في فلسطين عند صدور النقد الفلسطيني و مذكرة الاحتجاج التي رفعتها الجمعية الاسلامية المسيحية الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٢٤م حيث ذكرت المذكرة أن مشروع الحكومة البريطانية بوضع عملة للتداول بها في فلسطين هي ضربة قاضية على اقتصاد البلاد. والقصد الصهيوني من اصدار النقد هو شد ازر المهاجر اليهودي القادم الى فلسطين من الدول الاوروبية وروسيا من جهة، والتحكم بالاقتصاد الفلسطيني على يد الانجليز والصهاينة من جهة أخرى .

كان صموئيل قد خطط أن تكون الكتابة على النقود المعدنية والورقية بالكتابة العبرية بالاضافة الى الانجليزية والعربية. و لم تظهر سابقا اللغة العبرية على النقود العربية أو الاسلامية وهى لغة غير معروفة لدى الشعب الفلسطيني الذي سيتعامل معها. لقد امتص الانجليز خيرات الشعب الفلسطيني نتيجة اصدارهم النقد الفلسطيني، وتحكموا بمصير الاقتصاد، ووصلت المبالغ المتداولة حوالي ٦٠ مليون جنيه فلسطيني(٧٢).

توجد هناك ارصدة فلسطينية في بريطانيا لم يتم الكشف عنها، وما زالت الوثائق محفوظة في وزارة المستعمرات البريطانية، وانصح حكومة الدولة الفلسطينية المستقبلية عند استقلال فلسطين متابعة الامر كي تسترد ما لهذا الشعب من حقوق ضائعة .

لقد سيطر الاسرائيليون، بعد قيام دولتهم العبرية على ارض فلسطين، على الاملاك والاموال الفلسطينية بحجة " املاك غائبين " ولم تقل املاك مطرودين او مهجرين، وهى مبالغ يجب الكشف عنها ومتابعتها لتعويض الشعب الفلسطيني عن امواله المصادرة واعادة الاراضي التي اغتصبت من الشعب الفلسطيني، ويجب تطبيق قرار ١٩٤ الصادر عن الامم المتحدة لحقوق اللاجئين بالعودة والتعويض .

الهوامش:

(١) د. هشام جبر: ادارة المصارف الاسلامية,أصولها العلمية و العملية. نابلس,البنك الاسلامي العربي ٢٠٠١م,ص٢٢

(٢) المصدر نفسه: ص٢٣.

(٣) الموسوعة الفلسطينية ج ٤ ص٥٠٠

(٤) د. ابراهيم الجندي: قراءة في تاريخ النظام النقدي و المصرفي الفلسطيني,مجلة الاسوار,عكا,العدد ٢٣ عام ٢٠٠٠ م ص١٠٠

(٥) سليم عرفات المبيض. النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م. ص٧

(٦) سليم عرفات المبيض: النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م سلطة النقد الفلسطينية ١٩٩٩م. ص٦٥

(٧) خليل طوطح و حبيب خوري: جغرافية فلسطين. القدس. ١٩٢٣م. ص٨٥

(٨) عادل أحمد الجادر: اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي. ص٨١

(٩) مذكرات هربرت صموئيل. لندن ١٩٤٥م

(١٠) London.Trial and Error:Chaim Weismann. ١٩٤٩. P,٣٢٩

(١١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص,٦٥ نقلا عن جريدة حكومة فلسطين الرسمية و هي الجريدة التي كانت تصدرها حكومة الانتداب عدد ٣٦ في شباط عام ١٩٢١م القدس.

(١٢) الموسوعة الفلسطينية ج ٤. ص٥٠١

(١٣) الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤-ص,٥٠١و هذا اشارة الى ربط الاقتصاد السوري بالاقتصادالفرنسي

(١٤) كامل محمود خلة: فلسطين و الانتداب البريطاني ١٩٢٢م-١٩٣٩م ط٢ ١٩٨٢م المنشأة العامة للنشر و التوزيع, طرابلس, ليبيا. ص ٣٠٢

(١٥) الموسوعة الفلسطينية ج ٤. ص٥٠١

(١٦) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني. ص ٣٠٢.

(17) smith:A Palestine Currency. Lessons from the Palestine. F. L 3. Currency Board under the British Mandate.p

(١٨) الموسوعة الفلسطينية: ج ٤ ص ٥٠١ Official Gazette of the Government of Palestine Aug-1926,Essue,No 170,p-٦٢٦-٦٢٧

(١٩) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص ٢٧٤

(٢٠) ابراهيم الجندي: مصدر سابق ص ١٥٨

(٢١) الموسوعة الفلسطينية ج٤ ص ٥٠١

(٢٢) أكرم زعيتر وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩م مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١, ١٩٧٩م ص ٣٧.

(٢٣) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية. ص ٢٧٤

(٢٤) عبد الفتاح نصر الله: اصدار العملة الفلسطينية. ص١١

(٢٥) ابراهيم الجندي: مصدر سايق. ص١٠٩
(٢٦) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية . ص٢٧٤
(٢٧) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية. ص ٢٧٤ .
(٢٨) كامل خله: فلسطين والانتداب البريطاني. ط٢ ص ٣٠٣ -٣٠٤
(٢٩) smith Palestine Currency.P-T-F-L-٧
(٣٠) الموسوعة الفلسطينية. ج٤ ص ٥٠٢ انظر أيضا سليم عرفات المبيض : النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م. ص٧٨ و أنظر كذلك ابراهيم الجندي. ص١٦٠
(٣١) إبراهيم الجندي. مصدر سابق. ص ١٥٩
(٣٢) المصدرنفسه.
(٣٣) عبد الهادي ذياب الباشا: تصور الجهاز المصرفي والمالي الدولة فلسطين المستقلة، رسالة ماجستير. المعهد العربي للدراسات الصرفية. الأردن (عمان) ١٩٩٠ م.
(٣٤) عبد الفتاح نصر الله: اصدار العملة الفلسطينية- الواقع و الآفاق. رسالة ماجستير,جامعة النجاح,نابلس٢٠٠٠,م. ص١٢
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) سليم عرفات المبيض: النقود الفلسطينية ١٩٢٧ م- ١٩٤٦ م. ص٧٨.
(٣٧) تيسير جبارة: تاريخ فلسطين طبعة دار الشروق. (عمان)١٩٩٨م ص٤٤٤ أما طبعة البيادر ١٩٨٦ م القدس فتظهر في صفحة ٢٤٤ .
(٣٨) المصدر نفسه. ص٤٤٤
(٣٩) سليم عرفات المبيض: النقود الفلسطينية ١٩٢٧ ـ١٩٤٦. ص٩١
(٤٠) smith: A Palestinian Currency? . T . F . L . P . 9
(٤١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية. ص٢٨٤
(٤٢) الموسوعة الفلسطينية ج٤. ص ٥٠٢ أنظر أيضا ابراهيم الجندي. ص١٦٢
(٤٣) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية. ص٢٨٩
(٤٤) smith :A Palestinian Currency.p . T . F . ٥
(٤٥) Ibid.P.7
(46) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية. ص٢٨٩
(٤٧) حماد حسين: مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي و الاقتصادي و التعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٠٩-١٩٣٩م منشورات المركز الفلسطيني للثقافة و الاعلام, جنين ٢٠٠٣م ص٤٤١ .
(٤٨) المصدر نفسه. ص٤٤١ .
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) إبراهيم الجندي: مصدر سابق. ص١٦٧

(٥١) المصدر نفسه ص١٦٩ .

(٥٢) وثائق المملكة العربية السعودية التاريخية, القضية الفلسطينية ١٣٤٨-١٣٧٣ه الموافق ١٩٢٩-١٩٥٣م دارة الملك عبد العزيز ١٤٢٢ه . ص٣٧

(٥٣) المصدر نفسه . ص١٦٩

(٥٤) المصدر نفسه . ص١٦٣ أنظر أيضا سليم عرفات المبيض : النقود العربية الفلسطينية . ص٢٩٠

(٥٥) سليم عرفات المبيض : النقود العربية الفلسطينية . ص٢٩١

(٥٦) إبراهيم الجندي : مصدر سابق . ص١٦٧

(٥٧) المصدر نفسه ص١٦٨

(٥٨) لمعرفة المزيد عن عبد الحميد شومان مؤسس البنك العربي اقرأ السيرة الذاتية, كتاب صدر عن البنك العربي بعنوان "العصامي" عبد الحميد شومان .

(٥٩) ابراهيم الجندي . مصدر سابق,ص١٦٤

(٦٠) مقابلة مع حيدر الحسيني في عمان بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٨٠ م

(٦١) يوسف قطاوي باشا هو يهودي مصري . كان وزيراً للمالية في مصر في عهد حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤ م (أنظر قامون كيوان : اليهودي في الشرق الأوسط ، الأهلية للنشر عام ١٩٩٦ م ص٨٣) .

(٦٢) تيسير جبارة : تاريخ فلسطين . طبعة دار الشروق . عام ١٩٩٨ م . ص١٩٣

(٦٣) عبد الهادي ذياب الباشا ، مصدر سابق . ص١٤

(٦٤) المصدر نفسه .

(٦٥) تيسير جبارة : تاريخ فلسطين . طبعة دار الشروق . ص١٩٤

(٦٦) إبراهيم الجندي . مصدر سابق . ص١٦٥

(٦٧) إبراهيم الجندي . مصدر سابق . ص١٧٠

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) ابراهيم الجندي . مصدر سابق . ص١٦٧ .

(٧٠) عبد الفتاح نصر الله : اصدار العملة الفلسطينية . ص١٣

(٧١) المصدر نفسه . ص٢٧

(٧٢) المصدر نفسه . ص٢٧

المصادر والمراجع

١) ابراهيم الجندي : قراءة في تاريخ النظام النقدي والمصرفي الفلسطيني . مجلة الاسوار، عكا العدد ٢٣ عام ٢٠٠٠م .

٢) اكرم زعيتر : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩م مؤسسة الدراسات الفلسطينة، بيروت ط١ , ١٩٧٩م.

٣) تيسير جبارة : تاريخ فلسطين، دار الشروق عمان ١٩٩٨م .

٤) حماد حسين: مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي و الاقتصادي و التعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني ,١٩٠٩-١٩٣٩م. منشورات المركز الفلسطيني للثقافة و الاعلام. جنين ٢٠٠٣م.

٥) خليل طوطح وحبيب خوري: جغرافية فلسطين، القدس، ١٩٢٣م .

٦) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الاسلامية وسكتها المدنية الاجنبية من القرن١٦ ق. م وحتى عام ١٩٤٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .

٧) سليم عرفات المبيض : النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م. سلطة النقد الفلسطينية ١٩٩٩م .

٨) السلطان عبدالحميد الثاني: مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨م، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩م .

٩) عادل احمد الجادر: اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن اليهودي . بغداد

١٠) عبدالحميد ذياب الباشا : تصور الجهاز المصرفي والمالي لدولة فلسطين المستقلة، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات المصرفية، الاردن، عمان، ١٩٩٠م.

١١) عبد الحميد شومان, العصامي: سيرة عبد الحميد شومان. ١٨٩٠-,١٩٧٤بيروت,المؤسسة العربية للدراسة و النشر١٩٨٢,

١٢) كامل محمود خلة: فلسطين و الانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩م ه ط , ٢ ١٩٨٢م, المنشأة العربية و التوزيع , طرابلس, بيروت, ليبيا.

١٣) عبد الفتاح أحمد يوسف نصر الله: اصدار العملة الفلسطينية- الواقع و الآفاق,رسالة ماجيتير في جامعة النجاح نوقشت في ٧/ ١١/ ٢٠٠٠م .

١٤) مذكرات هربرت صموئيل، لندن، ١٩٤٥م

Chaim wiesmann : Trail and Error. London. 1949.

١٥) محمد علي خلوصي : التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ,عام ١٩٦٧م.

١٦) الموسوعة الفلسطينية ج٤ دار الاسوار، عكا، ١٩٨٦م .

17) L . F . smith: A Palestine Currency: LEssONs FROM THE PALESTINE CURRENCY BOARD UNDER THE BRITISH MANDATE.PALESTINE MONETARY AUTHORITY.SEE ALSO: CURRENCY ARRANGMENTS IN PALESTINE UNDER THE BRITISH MANDATE, BY L.F.T.SMITH.GAZA, 1998. L L.F.Smith: A Palestinian Currency

١٨) وثائق المملكة العربية السعودية التاريخية, القضية الفلسطينية ١٣٤٨-١٣٧٣ه الموافق ١٩٢٩-١٩٥٣م, دارة الملك عبد العزيز ١٤٢٢ه.

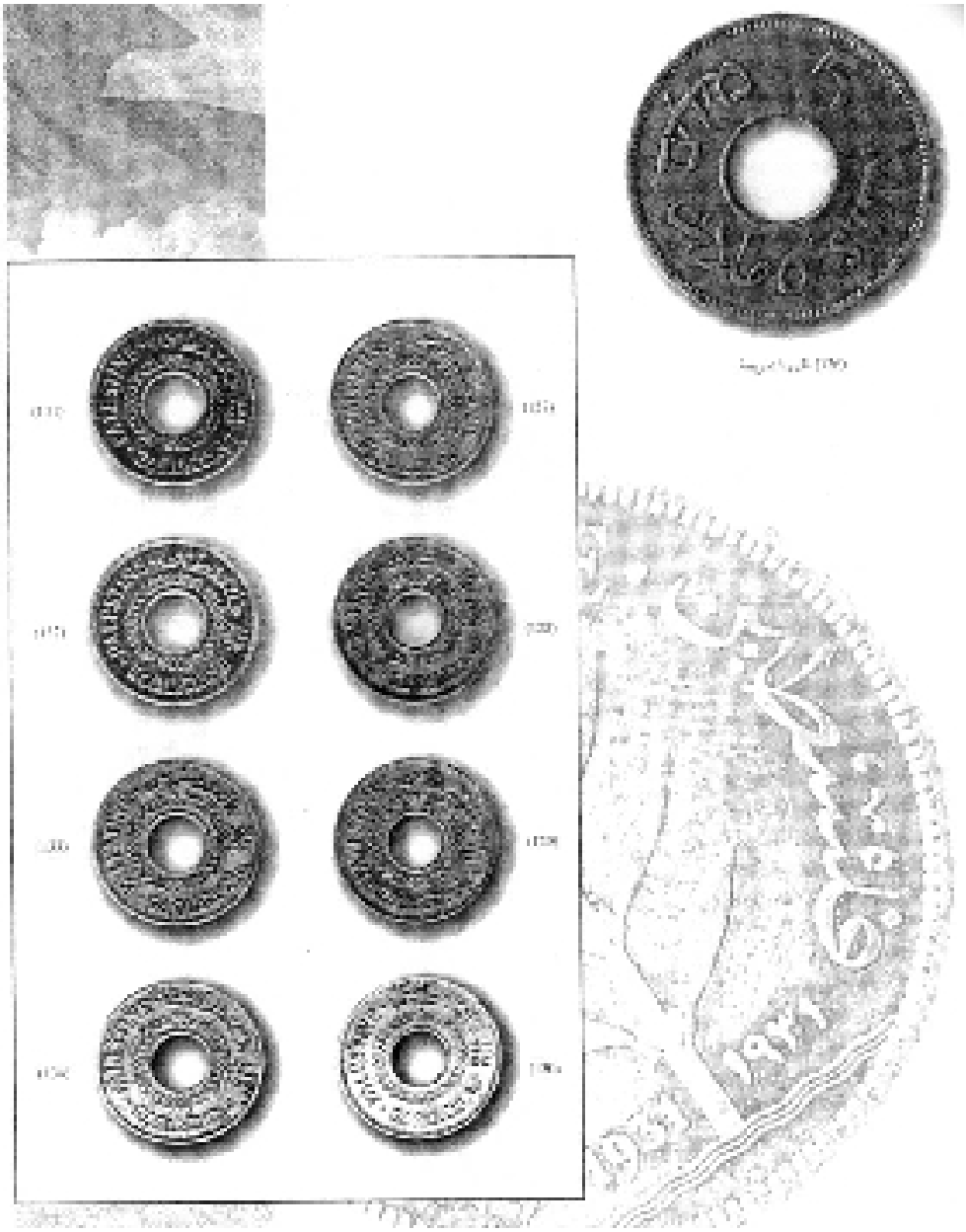

المصدر: سليم عرفات المبيض: النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م

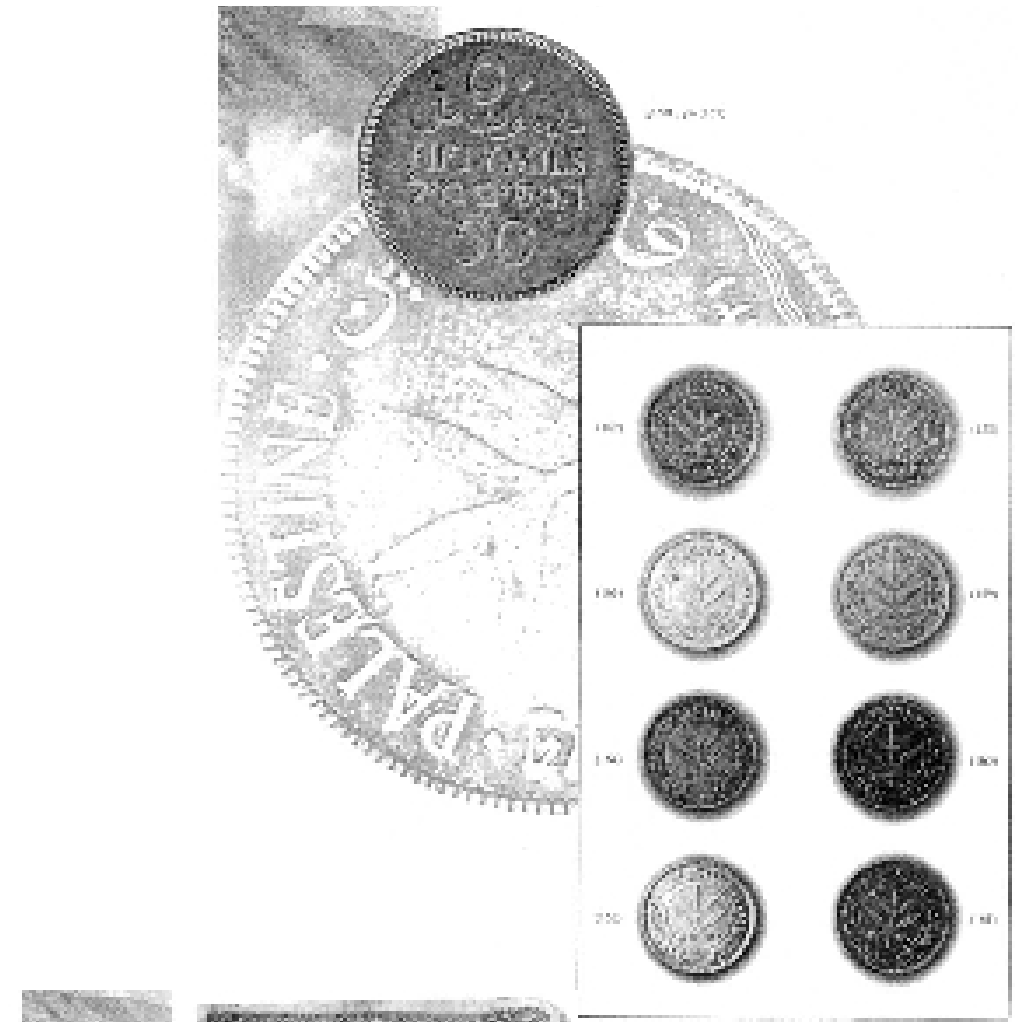

٣ فئة الخمسة جنيهات

أما الورقة من فئة "خمس جنيهات" فهي أيضاً تحمل الكتابات السابقة نفسها وبالترتيب والتنسيق نفسيهما، باستثناء لونها المائل إلى الصفرة وكذلك مقاسها البالغ (١٥٠x١٩٥) ملليمتراً، وتتميز بالصورة الموجودة على اليسار، وهي لمئذنة الجامع الأبيض في مدينة الرملة، والرقم الدال على فيمتها، وهو "٥" الموجود في أركانها الأربعة.

أما بالنسبة للظهر، فهو يحمل نفس مأثورات نصف الجنيه والجنيه مع الاختلاف الوحيد في الرقم الدال على قيمة النقد.

وقد صدرت في السنوات التالية:

1. أيلول / سبتمبر 1927.
2. 30 أيلول / سبتمبر 1929.
3. 20 نيسان / أبريل 1939.
4. 1 كانون الثاني / يناير 1945.

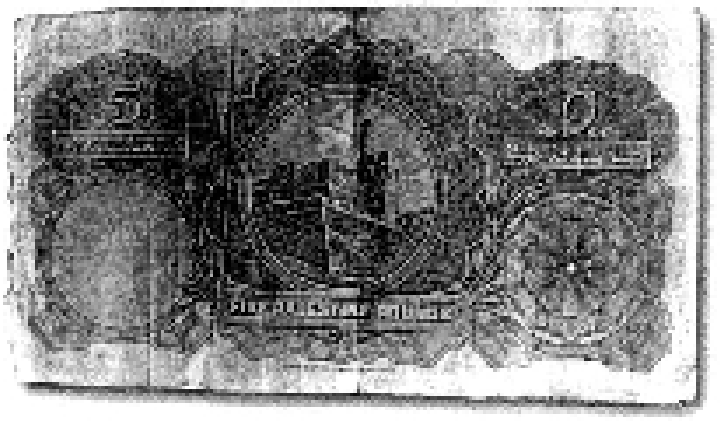

المصدر: سليم عرفات المبيض: النقود الفلسطينية ١٩٢٧-١٩٤٦م